Distr.: Limited 28 June 2016 Arabic

Original: English



الدورة السبعون البند ٦٦ (ب) من حدول الأعمال أسباب الستراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تايلند **: مشروع قرار منقح

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب السراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (۱) وقرارها ٣٥/٦٧ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وقراراتها السنوية اللاحقة، يما في ذلك القرارات المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٢٠٨/٦٨ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢٠٨/٦٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وكذلك قراراتها ٢٩٦/٦٦ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٠١٤ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٢٠١٨ المؤرخ ١٥ تورايوليه ٢٠١٤ و ٢٠١٨ المؤرخ ١٥ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٠٠٥ المتعلقة بالشراكة المحددة من أحل تنمية أفريقيا، و ١٥/٣٠ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٨ و ٢٠١٠ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٢ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٢٠٤ المسان/ ١٠٠٤ المسان/ ١٢٠٤ المسان/ ١٢٠٠ المسان/ ١٢٠٤ المسان ١٢٠٤ المسان/ ١٤٠٤ المسان/ ١٢٠٤ المسان/ ١٤٠٤ المسان/ ١٢٠٤ المسان/ ١٤٠٤ المسان/ ١٤٠٤





^{*} أعيد إصدارها لأسباب فنيه في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

^{**} باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

⁽١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٥٥ (A/56/45).

أبريـل ٢٠١١ و ٣٠٢/٦٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المتعلقـة بالتعـاون بـين الأمـم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

وإذ تشير أيضا، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا، و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المـؤرخ ١٩ حزيران/يونيـه ٢٠٠٨ و ۱۸۸۸ (۲۰۰۹) المؤرخ ۳۰ أيلول/سبتمبر ۲۰۰۹ و ۱۸۸۹ (۲۰۰۹) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المـؤرخ ١٦ كـانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٠ و ۲۰۱۳ (۲۰۱۳) المؤرخ ۲۶ حزیران/یونیه ۲۰۱۳ و ۲۱۲۲ (۲۰۱۳) المؤرخ ۱۸ تشرین الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و ٢٠٤٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ المتعلق بدور المجلس في منع نشوب التراعات المسلحة، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ۱۸۸۲ (۲۰۰۹) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ۲۰۰۹ و ۱۹۹۸ (۲۰۱۱) المؤرخ ۱۲ تموز/ يوليك ٢٠١١ و ٢٠١٨ (٢٠١٢) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٢٠١٥ (٢٠١٥) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المتعلق بتعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب التراعات، وبخاصة في أفريقيا، و ٢٠١٥ (٢٠١٤) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين، و ١٦٣١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٠٠٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وكذلك بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (١) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية و دون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، والقرار ٢٠١٧ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ المتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (١) التي أعاد فيها قادة العالم تأكيد التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وإلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

16-11060 2/16

⁽۲) S/PRST/2014/27؛ انظر قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

⁽٣) القرار ٦٠/١.

وإذ تعيد تأكيد الإعملان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاحتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨(٤)،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية (٥)، وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة بشكل وثيق ويعزز كل منها الآخر،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي حانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"(٦)،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٩٣/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الـذي أنشئت بموجبه آلية رصد لاستعراض الالتزامات التي جرى التعهد بها من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان السياسي المتعلق بالحل السلمي للتراعات في أفريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة في احتماعها الرفيع المستوى المعقود في 70.10 نيسان/أبريل 70.10

وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، باعتبارها تمثل رؤية استراتيجية وخطة عمل لتحقيق تغيير إيجابي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا خلال الخمسين سنة المقبلة، وتنوه بالتركيز في خطة عام ٢٠٦٣ على السلام والأمن باعتبارهما عاملين حاسمين في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٠٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٠٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، يما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاحتماعي والبيئي - على

⁽٤) القرار ١/٦٣.

⁽٥) القرار ١/٦٥.

⁽٦) القرار ٦٦/٢٨، المرفق.

⁽٧) القرار ٢٥٩/٦٧.

نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعلى حل التراعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، وإذ تسلم في الوقت نفسه بضرورة أن يقدم المحتمع الدولي والأمم المتحدة الدعم في هذا الجال، مع مراعاة المسؤوليات المنوطة بالمنظمة في هذا الصدد وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشدد على أهمية مواصلة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل حل النزاعات والنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري في أفريقيا،

وإذ تسلم بوجه خاص بقدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على معالجة أسباب النزاع في أفريقيا،

وإذ تلاحظ أن الأوضاع اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة لم تتوطد بعد في جميع أنحاء أفريقيا، على الرغم من الاتجاهات الإيجابية نحو إحلال سلام دائم في القارة وإحراز التقدم في هذا الشأن، وأنه توجد نتيجة لذلك ضرورة ملحة لمواصلة تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، وبوجه خاص في البلدان الخارجة من النزاع،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بكفالة عدم السماح بإفلات المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان من العقاب وكفالة التحقيق على النحو الملائم في هذه الانتهاكات وتوقيع العقوبات على مرتكبيها، بسبل منها تقديم مرتكبي أي من هذه الجرائم إلى العدالة بالاستعانة بالآليات الوطنية، أو الآليات الإقليمية أو الدولية عند الاقتضاء، وفقا للقانون الدولي، وإذ تشجع الدول، تحقيقا لهذا الغرض، على تعزيز نظمها ومؤسساقا القضائية الوطنية،

وإذ تشدد على أهمية مراعاة العبر المستخلصة من الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤، والتي قتل فيها أيضا أشخاص من قبائل الهوتو وغيرهم ممن عارضوا الإبادة الجماعية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاحتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن،

16-11060 4/16

وإذ تشدد على أهمية تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية بدعم دولي للتصدي لما يترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بجميع جوانبه من آثار سلبية في السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وإذ تدين الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

وإذ تقر بأن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع يقتضي من الحكومات الوطنية والشركاء الدوليين مواصلة وضع نهج منسقة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات تلك البلدان والتصدي للتحديات التي تواجهها في سياق بناء السلام،

وإذ تعيد التأكيد، في هذا الصدد، على أهمية لجنة بناء السلام بوصفها آلية مكرسة للقيام، في إطار ولايتها الحالية وبطريقة متكاملة، بتلبية الاحتياحات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع تحقيقا للانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير وبمساعدة هذه البلدان على إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، مع أخذ الأولويات الوطنية ومبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور في الاعتبار،

وإذ ترحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة المرابع ترابع المؤرخين ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وإذ تؤكد أهمية الحفاظ على السلام وتسلم بأهمية تنفيذهما من أجل تعزيز لجنة بناء السلام وتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة، وفقا لقرار الجمعية ٢٠١٠، وقرار المجلس ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، المؤرخين كليهما في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وقرار الجمعية ٥٢/٧ وقرار المجلس ١٩٤٧ (٢٠١٠)، المؤرخين كليهما في ٩٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وإذ تحيط علما، في هذا الصدد، بالتقرير الختامي لحلقة العمل الإقليمية المعقودة بالقاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي يقدم وجهات نظر من أفريقيا بشأن ضرورة توطيد البعد الإقليمي في أنشطة لجنة بناء السلام في أفريقيا ألها المعقودة بالعد البعد الإقليمي في أنشطة لجنة بناء السلام في أفريقيا ألها المعلم الإقليمية المعلم في أفريقيا ألها المعلم المعلم المعلم ألها المعلم المعلم ألها المعلم المعلم ألها المعلم ألها المعلم ألها المعلم المعلم المعلم ألها

وإذ تشجع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على تعزيز تفاعلها مع المحتمع المدني، بما في ذلك رابطات النساء والشباب، والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث بشأن المسائل المتصلة بتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك الجهود التي يبذلها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا،

⁽A) انظر A/69/654-S/2014/882 انظر

وإذ ترحب بما يبذله مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي من جهود لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبخاصة في مجالات السلام والأمن والشؤون السياسية والإنسانية، وإذ تعيد تأكيد ضرورة كفالة التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية المشاركة في تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء القدرات، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وكفالة زيادة فعاليتها من حيث التكلفة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب التراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها^(٩)؛

7 - ترحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب التراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وتدعو إلى تكثيف الجهود واتباع لهج منسق بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء المعنيين في مواجهة تلك التحديات لإحراز مزيد من التقدم في تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة حالية من التراعات، وتسلم في هذا الصدد بأهمية الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدين، يما في ذلك المنظمات النسائية؛

٣ - ترحب أيض باعتماد خطة التنفيذ في السنوات العشر الأولى (٢٠١-٢٠١) لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تبين المشاريع الأفريقية الكبرى الرئيسية، والبرامج المعجلة، والمحالات ذات الأولوية، والاستراتيجيات الأفريقية والتدابير الأفريقية في مجال السياسات على جميع المستويات، وتقر بأهمية دعم تنفيذ خطة التنفيذ في السنوات العشر الأولى؛

٤ - ترحب كذلك، في هذا الصدد، بالمناسبات الرفيعة المستوى التي نظمت خلال أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٥ بشأن موضوع "الخطة ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من التطلعات إلى الواقع" وبالإحاطة التي قدمتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن موضوع "إسكات صوت المدافع في أفريقيا: العلاقة بين السلام والأمن والحوكمة والتنمية"، والتي نظمها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في شراكة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي،

.A/70/176-S/2015/560 (9)

16-11060 6/16

ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة؛

٥ - ترحب بالتزام قادة أفريقيا بخطة التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا وبمثل الانتماء إلى أفريقيا والنهضة الأفريقية، وتعهدهم بالعمل على "إنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول العام ٢٠٠، وعلى "تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من التراعات"، على نحو ما حرى تأكيده في الإعلان الرسمي المعتمد في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، وتعرب عن استعدادها لتقديم المساعدة في بلوغ هذا الهدف، بسبل منها وضع خطة خمسية عملية دعما للهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة حالية من التراعات بحلول العام ٢٠٠٠، وتميب بالجميع، ولا سيما كيانات الأمم المتحدة المعنية، المساعدة في ذلك؛

7 - تلاحظ الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين، يما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، من أجل إعداد خطة عمل لتنفيذ القرار الصادر في الإعلان الرسمي لعام ٢٠١٣ الداعي إلى "إخماد نار الحروب بحلول العام ٢٠٠٠"، وقميب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، أن تكثف دعمها للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والآليات الإقليمية المعنية، والتعاون معها في سبيل تحقيق هدف إخماد نار الحروب بحلول العام ٢٠٠٠؛

٧ - تحيط علما في هذا الصدد باحتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بموضوع 'معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية الاقتصادية للتراعات سعيا إلى تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من التراعات في سياق تنفيذ خطة أفريقيا التحولية لعام ٢٠٦٣ و ٢٠ وحطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي عقد في القاهرة يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؟

٨ - تعيد تأكيد ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وحمايتها على نحو فعال، أيا كان وضعهم كمهاجرين، ولا سيما الحقوق والحريات الأساسية للنساء والأطفال، ومعالجة الهجرة الدولية عن طريق التعاون والحوار على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الثنائي وعن طريق اتباع نهج شامل ومتوازن في هذا الصدد، مع الإقرار بأدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوجهة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وتجنب النهج التي قد تؤدي إلى تفاقم ضعفهم وتقر في

هذا الصدد بأهمية الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ بشأن معالجة مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين؟

9 - ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز قدرها على حفظ السلام في عمليات حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، من خلال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبالجهود المتواصلة من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر على نطاق القارة، وبدء تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وإنشاء قدرة أفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، وتعزيز قدرات الوساطة والدبلوماسية الوقائية، بطرق منها الاستعانة بفريق الحكماء؛

• ١٠ تعترف بالتحديات والمخاطر المتنامية الجديدة التي تواجه عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتحيط علما في هذا الصدد بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (١٠) وبتقرير الأمين العام المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (١٠) وكذلك بالتوصيات التي أيدها الدول الأعضاء في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (١٠)، ولا سيما فيما يتعلق بالوقاية، والوساطة، وتعزيز الشراكات العالمية والإقليمية، بما في ذلك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتشجع مجلس الأمن على التشاور، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الإقليمية المعنية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في حال الانتقال من عملية سلام إقليمية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة؛

11 - قيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تدعم آليات وعمليات توطيد السلام، بما فيها منظومة السلم والأمن الأفريقية، وهيكل الحوكمة في أفريقيا، وفريق الحكماء، وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، ونظام الإنذار المبكر على نطاق القارة، بما في ذلك مكوناته دون الإقليمية، وبدء تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية بحدف الإسهام بشكل كامل في منع نشوب التراعات، ومبادرات صنع السلام، وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء التراع؛

16-11060 **8/16**

[.]A/70/95-S/2015/446 (\.)

[.]A/70/357-S/2015/682 (\\)

A/70/19 (\Y)

17 - قيب بالدول الأعضاء مساعدة البلدان التي تمر . مرحلة ما بعد انتهاء التراع، بناء على طلبها، في تحقيق انتقال سلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية ودعم هيئات الأمم المتحدة المعنية، . مما فيها لجنة بناء السلام؛

١٣ - هيب بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشركاء كافة دعم جهود البلدان الأفريقية لتعزيز الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛

١٤ - تؤكد أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية والانتعاش الاجتماعي
والاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاع؛

المم المتحدة والجهات المانحة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل دعم الجهود الأفريقية على الجهود المتواصلة التي تبذل على الصعيد الإقليمي من أجل بناء القدرة الأفريقية على الوساطة والتفاوض؟

17 - قيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تدعم الاتحاد الأفريقي فيما يبذله من جهود لإدماج التدريب على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، إدماجا فعالا في تدريب الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للوحدات الاحتياطية الوطنية من الناحيتين التنفيذية والتكتيكية على نحو ما تنص عليه المادة ١٣ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

1٧ - تسلم بضرورة أن تركز الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمنع نشوب التزاعات وتوطيد السلام في أفريقيا على تحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان والمنظمات الأفريقية، وبخاصة في المحالات ذات الأولوية المحددة على صعيد القارة؛

1 / - ترحب، في هذا الصدد، بالزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي إلى بلدان منطقة القرن الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ والتي أعلن خلالها عن انطلاق مبادرة إنمائية حديدة لتدعيم السلام والتنمية في تلك المنطقة، وبالزيارة المشتركة إلى بلدان منطقة الببحيرات الكبرى في أفريقيا في الفترة مسن ٢٢ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، وبالتعهد المالي الذي أعلن عنه البنك الدولي خلال الزيارة دعما لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وبالزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الدولي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي ومفوض الاتحاد الأوروبي المعنى بالتنمية إلى منطقة الساحل في الفترة مصرف التنمية الأفريقي ومفوض الاتحاد الأوروبي المعنى بالتنمية إلى منطقة الساحل في الفترة

من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ والتي قدمت خلالها تعهدات مالية لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وتدعو إلى الوفاء بجميع التعهدات المقدمة؟

19 - ترحب أيضا بإطار تحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين، المعقودة في جوهانسبرغ في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بوصفه برنامجا خلفا لبرنامج العشر سنوات لبناء القدرات الذي وضعته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦ والذي يرتكز على الخطة ٣٠٠٦، وقيب بمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم تنفيذه تنفيذا تاما وفعالا، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

• ٢٠ - تؤكد أهمية دور فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في كفالة قدر أكبر من الاتساق والتنسيق في الدعم الذي تسديه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في ميادين منع نشوب التراعات وحل التراعات، وحقوق الإنسان، والحوكمة وسيادة القانون، والإعمار بعد انتهاء التراع، والتنمية؛

71 - تؤكد الأهمية البالغة لاتباع نهج إقليمي في منع نشوب التراعات، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وبرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، ومنع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالسلع الأساسية ذات القيمة العالية بشكل غير مشروع والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتشدد في هذا الصدد على أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية يؤديان دورا أساسيا في التصدى لهذه المسائل؛

77 - تعرب عن القلق البالغ من تعاظم الخطر الذي يتهدد السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا من حراء الإرهاب، وتشجع الأمم المتحدة على العمل مع البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أحل دعم إعداد خطط عمل إقليمية ووطنية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها؛

٢٣ - تحيط علما بالبيان الصادر عن قمة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف، التي انعقدت بنيروبي في
٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وتميب بكيانات الأمم المتحدة المعنية .مكافحة الإرهاب، ضمن

16-11060 **10/16**

حدود ولاياتما الحالية، والدول الأعضاء توفير المساعدة وبناء القدرات دعما لجهود أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف؛

٢٤ - ترحب بالمبادرة التي طرحها الأمين العام، وتحيط علما بخطة العمل لمنع التطرف العنيف التي قدمها (١٣٠)؟

70 - تلاحظ مع القلق أن أعمال العنف، يما في ذلك العنف الجنسي، لا تزال ترتكب ضد النساء والأطفال وقد تتصاعد حتى في المراحل النهائية للتراعات المسلحة، وتحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية النساء والأطفال في حالات الـتراع وما بعد انتهاء النـزاع في أفريقيا وبتقديم المساعدة لهم، يما في ذلك رصد حالات العنف والإبلاغ عنها على نحو أكثر منهجية، وتلاحظ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتشجع الكيانات المشاركة في مبادرة الأمم المتحدة لكافحة العنف الجنسي في حالات التراع وغيرها من الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في تنفيذ ولايتها، يما في ذلك في أفريقيا؛

77 - تلاحظ أيضا مع القلق المحنة الشديدة التي يعيشها الأطفال في حالات النزاع في أفريقيا، وبخاصة ظاهرة إقدام أطراف التراعات المسلحة على تجنيد الأطفال واستخدامهم والانتهاكات والتجاوزات الأخرى المرتكبة في حق الأطفال، وتؤكد ضرورة هماية الأطفال في التراعات المسلحة وكفالة إدماج مسألتي حماية الأطفال وحقوق الأطفال في حالات التراع المسلح في جميع عمليات السلام، وتؤكد أيضا ضرورة إسداء المشورة لهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم وتعليمهم بعد انتهاء النزاع، مع إيلاء الاعتبار الواحب لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتشجع الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح في تنفيذ ولايتها، عما في ذلك في أفريقيا؛

7٧ - تؤكد أهمية التصدي للبعد الاجتماعي الاقتصادي لبطالة الشباب وتسهيل النهوض بمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وترحب في هذا الصدد بالدورة الاستثنائية المتعلقة بتحديات العمالة في أفريقيا، التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومكتب

⁽۱۳) انظر A/70/674؛ وانظر أيضا A/70/675.

المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومنظمة العمل الدولية في إطار الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥؛

7۸ - تدعو إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب التراعات وحل التراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، يما يتفق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يما فيها القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقان بالمرأة والسلام والأمن، وترحب، في هذا الصدد، بتقرير الأمين العام (١٤) الذي يتضمن نتائج الدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتنوه مع التقدير بكل الأعمال التي اضطُلع بها من أجل هذه الدراسة العالمية وتشجع على النظر بدقة في توصياتها؛

97 - ترحب بالجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها لكفالة حماية حقوق المرأة في حالات التراع وما بعد انتهاء النزاع، وتشير في هذا الصدد إلى اعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا وبدء نفاذه وإلى الإعلان الرسمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا وسياسة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٥ سنة بالمسائل الجنسانية، وإعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة والنهوض بها تحقيقا لخطة أفريقيا لعام ٣٠٠٦، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالمسائل الجنسانية والتنمية، فضلا عن إطار التعاون من أحل منع العنف الجنسي والتصدي له في حالات التراع وما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا الذي وقعت عليه مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتؤكد أهمية تلك الصكوك بالنسبة لجميع عليه مفوضية في تعزيز دور المرأة في السلام ومنع نشوب النزاعات في القارة، وتحث بقوة الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها ودعمها في هذا الصدد، وترحب أيضا بقرار الاتحاد الأفريقي إعلان سنة ٢٠١٦ سنة أفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على المرأة؟

7 - ترحب أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لكفالة الحماية للأطفال في حالات التراع وما بعد انتهاء التراع، وتشير في هذا الصدد إلى اعتماد وبدء نفاذ الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وإلى الإعلان الذي وقعه في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مكتب ممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح وإدارة السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إدماج آليات الحماية في جميع أنشطة السلام والأمن التي يضطلع بما الاتحاد الأفريقي، في شراكة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة،

16-11060 **12/16**

[.]S/2015/716 (15)

وتؤكد على أهمية هذين الصكين بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية في حماية الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة في القارة؛

٣١ - تحيط علما باتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدةم التي بدأ نفاذها في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وبإعلان كمبالا المتعلق باللاحئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا الذي اعتمد في ٣٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩؛

٣٢ - تدعو إلى صون مبدأ حماية اللاحئين في أفريقيا وإيجاد حل لمحنة اللاحئين، بطرق منها دعم الجهود التي ترمي إلى معالجة أسباب تنقل اللاحئين وكفالة العودة الطوعية الآمنة المستدامة لهؤلاء السكان على نحو يحفظ لهم كرامتهم وإعادة إدماجهم، وقميب بالمحتمع الدولي، يما في ذلك الدول الأعضاء ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاحئين ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية الأحرى، كل في إطار ولايته، أن يتخذ إجراءات عملية لتلبية احتياجات اللاحئين والعائدين والمشردين من الحماية والمساعدة وأن يساهم بسخاء في المشاريع والبرامج الرامية إلى التخفيف من محتهم وتيسير الحلول المستدامة للاحئين والمشردين ودعم المحتمعات المستضعفة التي تأويهم؛

٣٣ - تقر بأن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تسهم بشكل محد منذ نشأتها في تحسين الحوكمة ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية، وتشير في هذا الصدد إلى حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدت في ٢٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن الابتكار الأفريقي في محال الحوكمة خلال عشر سنوات من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والتي نظمت خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والستين للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية؟

٣٤ - تحيط علما بالقرار الذي اتخذته جمعية رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي في قمتها المنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن دمج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ضمن هياكل الاتحاد الأفريقي، وتدعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى توفير قدر مهم من الدعم المالي الطوعي ودعم بناء القدرات لمساعدة الآلية على الاضطلاع بأنشطتها؟

90 - ترحب بالمبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، مثل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتشجع على مشاركة عدد أكبر من البلدان الأفريقية في هذه العملية، وقميب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تساعد البلدان الأفريقية

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على طلبها، في ما تواصل بذله من جهود من أحل النهوض بالديمقراطية والنظام الدستوري وسيادة القانون، وتعزيز الحكم الرشيد ومواصلة مكافحة الإفلات من العقاب، وفي إحراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وشفافة وشاملة للجميع؟

٣٦ - تنوه بدور لجنة بناء السلام في كفالة مراعاة تولي البلدان الخارجة من النزاع زمام عملية بناء السلام على الصعيد الوطني ووضع الأولويات المحددة وطنيا في صميم الجهود الدولية والإقليمية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع في البلدان قيد الاستعراض، وتلاحظ الخطوات الهامة التي اتخذها اللجنة للتعاون مع بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا - بيساو من خلال استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، ومع غينيا وليبريا من خلال بيانات الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام، وتدعو إلى مواصلة الالتزام على الصعيدين الإقليمي والدولي بتنفيذ تلك الاستراتيجيات والوفاء بالتزامات الأطراف كل تجاه الآخر؛

٣٧ - ترحب بالإعلان الصادر عن منظمة الصحة العالمية في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ إيذانا بانتهاء تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وتشدد على أهمية الحفاظ على نظم قوية للمراقبة والاستحابة وبناء نظم صحية وطنية قوية وقادرة على الصمود، وتعرب عن قلق بالغ مما قد يؤدي إليه تفشي وباء إيبولا في منطقة غرب أفريقيا من انتكاس في المكاسب التي حققتها البلدان المتضررة في ميادين بناء السلام، والاستقرار السياسي، وإعادة بناء البن التحتية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة؟

۳۸ - هيب بجميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية ومنظومة الأمم المتحدة أن توفر دعما متواصلا للبلدان الأفريقية المتضررة من تفشي وباء إيبولا من أحل تعزيز قدرة نظمها الصحية وقابليتها للتكيف لمواجهة الأزمات الصحية ودعم الانتعاش المطرد في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؟

٣٩ - قيب بمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع، بناء على طلبها حسب الاقتضاء، في ما تبذله من جهود من أجل بناء القدرات الوطنية، بطرق منها وضع استراتيجيات وطنية لإصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين، بمن فيهم الأطفال المرتبطون سابقا بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتوفير مقومات العودة الآمنة للمشردين داخليا وللاجئين والشروع في أنشطة مدرة للدخل، وبخاصة للشباب والنساء، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك؛

14/16 14/16

• ٤ - تحيط علما بإطار سياسة الاتحاد الأفريقي لإصلاح القطاع الأمني الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وترحب بالدعم المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين في صياغة إطار السياسة، وقميب بالمجتمع الدولي، يما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، مواصلة دعم الجهود المبذولة من أجل تنفيذه؛

13 - تحث على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، يما في ذلك، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا وفقا لشروط متفق عليها؟

25 - تسلم بضرورة أن تواصل البلدان الأفريقية بذل الجهود لتهيئة بيئات مؤاتية لتحقيق نمو يشمل الجميع دعما للتنمية المستدامة وضرورة أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود لزيادة تدفق موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، والداخلية منها والخارجية، من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في محال التنمية، وترحب بمختلف المبادرات المهمة المتخذة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية في هذا الصدد؛

27 - قيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء التنائيين والمتعددي الأطراف والشركاء الجدد التعجيل بالوفاء بالتزاماقم وكفالة تنفيذ الأحكام الواردة في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية (٤) على نحو تام وعاجل، وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (١٠)؛

23 - تشجع الحكومات الأفريقية على تعزيز الهياكل والسياسات من أجل قميئة بيئة مؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع واحتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، بعدة طرق من بينها مواصلة قميئة مناخ للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وعلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وقميب بالدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد البلدان الأفريقية المعنية، بناء على طلبها، عن طريق تعزيز

(٥١) A/57/304، المرفق.

قدر ها على وضع هياكلها الوطنية لإدارة الموارد الطبيعية والإيرادات العامة وتحسينها، وتدعو، في هذا الصدد، المحتمع الدولي إلى دعم هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة وعن طريق تحديد التزامه ببذل الجهود من أجل مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتلك البلدان، طبقا للقانون الدولي؛

ولمنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، وتشجع التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالي الدعوة وحشد دعم المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية ولأولويات مؤسساتها في القارة والمنطقة؛

23 - تلاحظ إنجاز استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ (١٦٠)، وتطلب إلى الأمين العام أن يضع، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، مقترحات تتعلق بالسياسة العامة بشأن المسائل المحددة في تقريره، يما في ذلك تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، خاصة في مجالات منع نشوب التراعات وحلها، وحفظ السلام، وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء التراع، والنهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان؟

24 - تحيط علما بالتوصيات التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورها السابعة والستين بشأن السبل الممكنة لتعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية (١٠)، بوسائل منها تعزيز أنشطة الدعوة المشتركة إلى تقديم الدعم الدولي لأفريقيا، والمساعدة في تعبئة الدعم من أجل تنفيذ البرامج والمبادرات ذات الصلة في أفريقيا، ومناصرة النهج والحلول التي يراعى فيها دور السلام والأمن في قميئة بيئة مؤاتية للتنمية، وتعيد تأكيد ضرورة كفالة المزيد من الاتساق وتوخي لهج متكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا، بما في ذلك لدى متابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتصلة بأفريقيا؛

24 - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التحديات التي لا تزال قائمة والتحديات المستجدة التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا ورصد النهج الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه، وتقديم تقارير سنوية عن ذلك إلى الجمعية العامة.

16-11060 **16/16**

[.]A/52/871-S/1998/318 (\\7)

⁽۱۷) انظر A/67/205/Add.1-S/2012/715/Add.1) انظر